مَع تحقيق كتب التراث

للدكتور أحمد سعيدان

(عضو المجمع)

تحث عنوان "مع تحقيق كتب التراث" كتب الدكتور إبراهيم السامرائي، في العدد المزدوج ١١، ١٢، من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، بحثاً أشار فيه إلى بعض أسس التحقيق. فذكرني ذلك بأمر كادت تنسيني أياه الأيام؛ ذلك أن مشروع منهاج لتحقيق كتب التراث قد وضع، في ندوة عقدت في بغداد، من ٢٠ إلى ١٩٨٠/٥/٢٩، بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية. وقد ضمت الندوة نفراً ممن تمرسوا بتحقيق كتب اللغة والدين والتاريخ والعلوم، كل في ميدان تخصصه. وكنت فيهم الممثل الوحيد لمحققي كتب العلوم؛ ولكن كان إلى جانبي بحث قيّم بعثه للندوة الدكتور سلمان قطايه، أستاذ الطب في جامعة حلب.

كان بين أيدينا ستة بحوث حول تحقيق التراث، أُعِدَّت للندوة بتكليف من معهد المخطوطات العربية، هي:

١- التراث العربي ومناهج تحقيقه – بقلم الدكتور أحمد سليم سعيدان.

٢- ضبط النص والتعليق عليه – بقلم الدكتور بشارة عواد.

٣- التخريج في التحقيق، مع ملحق بعنوان: التعريف بنص مغمور في التحقيق إلخ – بقلم الدكتور حسين علي محفوظ.

٤- علم تحقيق الوثائق – بقلم الأستاذ سالم عبود الألوسي.

٥- حول تحقيق المخطوطات الطبية ونشرها – بقلم الدكتور سلمان قطايه.

٦- التراث العربي – خطة ومنهج – بقلم الدكتور شكري فيصل.

★★★

انسجاماً مع هذه البحوث الستة رأينا أن نمضي في رسم مشروع المنهج من منطلقات أربعة هي:

١- منطلق التقدير للفكر العربي الإسلامي، والإبداع الذي حققه، في مختلف مجالات المعرفة، من لغة وأدب وعلوم وفن وفلسفة. فإن يكن العالم، لأسباب لا تخفى، لا يولي هذا الفكر التقدير الذي يستحقه، فإن واجبنا نحن، العرب والمسلمين، الاضطلاع بنشر الفكر العربي الإسلامي على العالم وتبيان دوره في بناء صرح الحضارة الإنسانية، إحقاقاً للحق، وإظهاراً للحقيقة.

٢- منطلق الإيمان بقدرة الأمة العربية والأمم الإسلامية على بناء مستقبل أمثل، يمكنها من استئناف مسيرتها الحضارية كيما تعود، كما كانت في عصورها الزاهرة، قادرة مبدعة.

٣- منطلق الثقة بأن التراث العربي الإسلامي هو قوة دافعة تبعث فينا قدراتنا الكافية المبدعة وتستجيش قوانا لمواكبة الحضارة المعاصرة، والمساهمة في رفد تيار الفكر العالمي، بروافد خصبة معطاءة.

٤- منطلق اليقين بأن اهتمامنا بتراثنا الفكري إنما هو نظرة من يتعرف موطئ قدمه في سبيل إحكام خطاه إلى الأمام. إن المستقبل لا يمكن أن ينفصل عن الماضي، والتجربة الحضارية التي مرت بها الأمة

العربية طوال عصورها تجربة غنية بالدروس والعبر، زاخرة بحوافز تسند تطلعاتنا للحاضر والمستقبل. وإن معرفتنا لتراثنا قمينة بأن تبين مواطن القوة والضعف في بنيتنا الذهنية؛ وهذا مما لا مناص من معرفته كي نحكم رسم خطتنا لبناء المستقبل الذي ننشده. وهذا يقتضي أن يكون تقييم التراث موضوعياً، مجرداً عن التباهي الأجوف والتضليل. بذا نضمن أن يكون تحقيق التراث سُلّماً للمعاصرة والإبداع الذاتي، شأنه في ذلك شأن التزود بالعلم المعاصر والتكنولوجية الحديثة.

ثم استعرضنا الجهود التي بذلت وتبذل، لتحقيق التراث، في الوطن العربي وخارجه؛ فلاحظنا أننا رغم تقديرنا لهذه الجهود، ومدى ما قدّمت في تمهيد السبيل لدراسات أوفى وأشمل وأعمق، نراها **أولاً** ما تزال بطيئة محدودة، بالقياس إلى تراثنا الضخم، **وثانياً** بحاجة إلى تنسيق ومنهجية واضحة تجعلها تمضي متكاملة، موحدة، بعيدة عن التشتت وتباين المواقف، وحسب خطة مرسومة تأخذ الأولويات بعين الاعتبار؛ كما لاحظنا أيضاً أن معظم هذه الجهود تنصبّ على التراث الأدبي، وقليل منها ما يتناول المخطوطات العلمية.

لهذا رأينا أن تحقيق التراث ينبغي أن تشرف عليه جهات أمينة، وأن يتناوله القادرون عليه، ولا يتطاول إليه من لم تكتمل أداته اللغوية والعلمية والفنية. لذلك تقدمنا بالتوصيتين التاليتين:

١- أن تُدَرَّس مادة تحقيق المخطوطات في جامعاتنا، ولطلاب الدراسات العليا بخاصة، في الكليات الأدبية والعلمية، بغية تخريج متخصصين في التحقيق، مؤهلين له.

٢- أن تنشأ في الجامعات والمجامع العربية فروع لمعهد المخطوطات العربية

تودع فيها نسخ من الأفلام المصورة المحفوظة في مقر المعهد؛ على أن تُطَوَّر هذه الفروع حتى تغدو مراكز للبحث والتحقيق والنشر، في مجالات متخصصة، إن أمكن، مع بذل المكافآت التشجيعية السخية للباحثين والمحققين؛ على أن تخضع أعمال المبتدئين بالتحقيق إلى رقابة المسؤولين في هذه المراكز.

وبهذا الصدد اطلعنا، بتقدير وإعجاب، على موقف القطر العراقي الشقيق، من تشجيع التحقيق؛ إذ جعل التراث العربي أساساً لبناء الإنسان العربي المعاصر، وإقامةِ حياة فكرية أصيلة، تمضي بخطى حثيثة في سبيل الإبداع الذاتي، كما تشهد بذلك منشورات الجامعات العراقية، والمجمع العلمي العراقي، ووزارة الثقافة والإعلام. ولا عجب، فمن العراق بدأت شعلة الفكر العربي الأولى، من أيام الخليفة المنصور؛ وفي البصرة والكوفة وُضعت أسس الدراسات اللغوية العربية. وها هو العراق اليوم يستأنف مسيرة الخير؛ سدَّد الله خطاه، وحيّاه.

بعد هذا، انتقلنا إلى وضع مشروع المنهاج الذي اجتمعنا من أجله؛ ولكي يكون المشروع كاملاً متكاملاً، قسمنا البحث إلى مراحل هي:

١- اختيار المخطوط للتحقيق.
٢- جمع النسخ الباقية منه.
٣- دراسة النسخ وتعرُّف مراتبها من الصحة.
٤- ضبط النص.
٥- التعليق على النص.
٦- مقدمة المحقق.
٧- الفهارس.
٨- الطباعة والنشر.

١- اختيار المخطوط

لاحظنا أن تحقيق التراث في جملته لم يخضع سابقاً لمنهج مرسوم للاختيار، وإنما هو يتم صدفة، أو حسب الظروف؛ فكان أن نُشِر ما كان حقه التأخير، وأُخِّر ما كان حقه التقديم؛ ولاحظنا أن مخطوطات حُقِّقت ونُشِرت أكثر من مرة، من غير مسوّغ لذلك؛ هذا بالإضافة إلى تحقيقات أساءت للمخطوطات، جهلاً بأصول التحقيق، أو تهاوناً بالأمانة العلمية واحترام النص. ولهذا كلّه أُقِرَّت التوصيات التالية بصدد اختيار المخطوط للتحقيق:

١- تقديم الأهم على المهم، والأصول على الفروع والمختصرات، وتقديم ما لم يُنشر على إعادة ما نشر؛ إلا إذا لم يراعَ في تحقيق ما نشر قواعد التحقيق والنشر، أو كشف النقاب عن نسخ جديدة لِمَا نُشر تقتضي تصحيحاً في النص.

٢- يناط بمعهد المخطوطات العربية اختيار مجموعات من المخطوطات الأصول التي يرى المختصون ضرورة تحقيقها ونشرها؛ فيَجْمَع نسخها ويُوزِّعها على مراكز التحقيق المعنية، تيسيراً للمحققين.

٣- يولى التراث العلمي عناية خاصة؛ ونحبِّذ أن ينشأ له مركز في قُطر عربي، له فروع في الأقطار الأخرى التي يتوافر فيها محققون علميون، وأن يتفرغ للتحقيق علماء قادرون عليه؛ على أن تهيأ لهم أسباب التفرغ، مادة ومعنى.

٢- معرفة نسخ المخطوط وجمعها:

كثيراً ما يتعذر على الباحث والمحقق الحصول على صور من النسخ الموجودة للمخطوط الذي يتم اختياره للتحقيق، لذا رأينا أن على معهد المخطوطات أن ينهض بالأمور الآتية:

أ- أن يتعرف مظانّ المخطوطات القيمة في البلاد التي لم يصل بها أسبابه بعد، وأن يتخذ الوسائل التي تضمن الحصول على نسخ من هذه المخطوطات.

ب- أن يضع فهارس تفصيلية تعرِّف بالمخطوطات التي يظفر بها؛ وينشر هذه الفهارس على مراكز التحقيق المعنية.

ج- أن يضع فهرساً موحداً، شاملاً لما دُوِّن في فهارس المكتبات العامة والخاصة، بدءاً بالموضوعات العلمية؛ ثم يليها ما هو ألزم من الموضوعات الأخرى؛ على أن يعهد بوضع هذا الفهرس إلى لجان متخصصة، متفرغة.

فإلى أن يتم هذا في معهد المخطوطات، لا مندوحة للباحث من الرجوع إلى مؤلفات سزكين، أو بروكلمان، للتعرف على النسخ المتوافرة من المخطوط، ثم يحاول الحصول عليها، عن طريق معهد المخطوطات إن أمكن.

٣- دراسة النسخ وتعرُّف مراتبها من الصحة:

بعد الحصول على نسخ المخطوط، تأتي المرحلة الأولى من التحقيق، وهي دراسة النسخ، لتحديد النسخة "الأم" أو ما هي في منزلتها، لاعتمادها أصلاً في التحقيق؛ ثم تعرف النسخ الأخرى وتصنيفها، وتحديد مراتبها من الصحة والتوثيق. وذلك وفق القواعد الآتية:

١- الأصل أن تكون النسخة الأم هي النسخة التي كتبها المؤلف نفسه، إن

وُجِدت، أو أمْلاها. ولكن المؤلف كثيراً ما يعاود كتابة النص، فيغيّر فيه؛ فيتعين على المحقق أن يتبين ذلك. فإن لم تصل إلينا نسخة كتبها المؤلف. فالأُمّ نسخةٌ عليها خطه، وإلّا فنسخة كُتِبت عن نسخة المؤلف وعورضت بها، وإلّا فنسخة كُتِبت عن نسخة وثّقها المؤلف.

٢- إن لم يعثر المحقق على نسخة مما سبق، فأفضل النسخ الباقية نسخة كتبها عالم متقن ضابط. فإن لم تتوفر، فعلى المحقق أن يستفيد مما تجمع لديه من النسخ، وكثيراً ما يكون أقدمها أقربها من نص المؤلف، وأقلها سهواً أو أخطاء. ولكن الأقدم كثيراً ما نجده قد تَعَرّض للتلف. ولأن أول مهام المحقق تقديم النص الذي كتبه المؤلف أو أملاه، فعليه أن يحصل على ما يرجح أنه هو النص بمقارنة هذه النسخ، وسدّ ما في النسخة المعتمدة من نقص، مما في سواها. ودراسة النسخ تهدف إلى أمرين: أولهما تحقيق نسبة النص إلى صاحبه، والثاني تحقيق أن النص الذي بين يدي المحقق هو نص المؤلف.

ويتحقق ذلك من درس النسخ ونصوصها، ومن الكتب التي نقلت عن النص، إن وجدت، ومما قاله عنه من ترجموا للمؤلف أو كتبوا عنه.

٤- ضبط النص

بعد الحصول على ما يراه المحقق أقرب لأن يكون نص المؤلف، وتوثيقه، بمقارنته بما نُقِل عنه أو قيل فيه، يأتي دور ضبط النص. ويجري ذلك حسب الخطوات التالية:

أ- يبدأ التحقيق بنسخ المخطوط. وينصح المحقق بأن يتولى النسخ بنفسه، إذ يتيح له ذلك التهدي إلى مشكلات النص وحلولها.

وعلى المحقق أن يلتزم قواعد الكتابة المتفق عليها قديماً. إلا في أشياء درج عليها المعاصرون، مثل "مئة" و"الحارث" و"إسحاق"، ونقط الياء المتطرفة، للتفريق بينها وبن الألف المقصورة.

وعليه أن يدوِّن في المقدمة ما درج عليه كاتب النسخة من رسم في الكتابة مميز، مع ذكر أمثلة، ولا سيما مما غاير فيه الناسخ.

ب- ونوصي المحقق بما يأتي:

١- كتابة النص بحسب معانيه، فتقف الكتابة عند انتهاء المعنى، ويبدأ سطر جديد.

٢- استعمال النقط والفواصل والخطوط وعلامات التنصيص والتعجب والاستفهام والأقواس، وغير ذلك مما يساعد القارئ على القراءة بتفهم.

٣- شكل الكلمات التي قد تلتبس على القارئ.

٤- كتابة أرقام صفحات النسخة المعتمدة في صلب النص، بين حاصرتين أو قوسين، مشيراً للمقابلة.

٥- ترقيم الأسطر ترقيماً خماسياً تسهيلاً للمراجعة.

٦- استعمال الأقواس المزهرة لآيات القرآن الكريم، وقويسات للأحاديث النبوية والنقول وأسماء الكتب، وما شابهها.

٧- وضع ما يستدركه المحقق على النص بين حواصر متميزة أو معكوفات.

ج- الضبط

يتعين على المحقق أن يشكل من الألفاظ ما أشكل؛ هذا بالإضافة إلى الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال والشواهد والمشتبه من الأعلام، والغريب من الألفاظ، وما قد ينبهم أو يلتبس من المصطلحات؛ مستعيناً بالمراجع المتخصصة، والمصادر الموثوق بها.

٥- التعليق على النص:

على المحقق اتباع ما يأتي:

أ- إثبات فروق النسخ، مع ترجيح ما يراه الأصح، وتعليل ترجيحه. ولكن يراعى تجنب الإغراق في ذكر ما لا يفيد ذكره من الفروق. ويراعى أيضاً التنبيه على ما يَحْتَمِل من النصوص قراءتين أو أكثر، مع التعليل عند الترجيح، موثّقاً بالدليل.

ب- التعريفات: يُعَرِّف المحقق، من الأعلام والمواضع وما في حكمها، ما يحتاج إلى تعريف، من غير استقصاء ولا إغراق، فلا يُعَرِّف ما هو معروف لدى أكثر المتخصصين.

ويُسْتَحْسَن أحياناً تزويد المقدمة بخارطة تبين مواقع المواضع التي ترد في النص.

ويُـدَوَّن في الحاشية اسم الكتاب موجزاً، مع ذكر الجزء والصفحة. ويحال ما يتعلق بالمعاجم المرتبة على الحروف، على المادة، لا على الأجزاء والصفحات، ما عدا معاجم المعاني، وما شابهها.

ج- التخريج:

الهدف من التخريج التوثيق والتصحيح. ولذا يُقْتَصَر في التخريج على ما يحقق هذين الهدفين.

ويكون التخريج في الآيات والأحاديث والشعر، والنقول بكافة.

ويوصى المحقق بتوثيق مواطن النقول في النص، ضبطاً أو تكملة، وإثباتاً للخلاف في الرواية، حيث يكون ذلك مفيداً.

أما في الآيات الكريمة فَيُذكَر اسم السورة ورقم الآية. وفي الأحاديث النبوية الشريفة يكتفى بالتعليق عليها بما يفيد إظهار درجة الحديث وتحديد مرتبته، استناداً إلى المصادر الموثوق بها.

وأما الشعر فَيُرَدْ إلى موضعه من الديوان، إن كان مطبوعاً، وإلا تَعيَّن ذكر المصادر المعروفة التي أوردته، وذلك حين يكون هذا الشعر يحتج به في متن اللغة، أو يستشهد به في علوم العربية.

وأما النقول فيشار إلى مواضعها ما أمكن.

وأما الأفكار العلمية فيشار إلى موضعها في السلم الحضارية ومدى تأثرها بما سبق، وتأثيرها فيما لحق.

د- التنبيه على الأوهام

كثيراً ما يخالط عمل أي مؤلف بعض الأوهام. فإذا وقع المحقق على وهم من هذه الأوهام، وجب التنبيه عليه، مع التروّي. والتزام الحذر والتحقق، فلا يَتَعَجَّل في أمور لها ما يجوّزها، أو حالات لها ما يبررها، أو طُرَف ترد مورد الهزل لا الجد.

ويكون موضع التنبيه في الحاشية؛ ويثبت المحقق في المتن الوجه الصحيح الذي اطمأن إليه، إلا أن يخالطه شيء من التردد، أو يغلبه جلال مكانة المؤلف عنده؛ فحينذاك يترك المتن كما أورده الناسخ، ويقترح التنبيه في الحاشية.

٦- مقدمة المحقق

يضع المحقق مقدمة للكتاب يراعي فيها ما يأتي:

١- تعريف المؤلف المشهور تعريفاً موجزاً؛ على أن نذكر لمن يريد التفصيل أهم المصادر التي تترجم له. أما من لم يُعْنَ أحد بالكتابة التفصيلية عنه، فيأتي المحقق بترجمة تفصيلية له.

٢- وصف موضوع الكتاب، وما كتب في فنه، ومكانته بن هذه الكتب.

والكتب العلمية يصعب على غير المختص تَفَهُّم نصوصها، لذا فعلى محقق الكتاب العلمي واجب تلخيص مادة النص، في المقدمة، بلغة العصر، حتى يعرف فحوى الكتاب المحقق من لم يهيأ لدراسة النص مباشرة.

٣- شرح منهج الكتاب: فصوله وأبوابه ومحتوياتها.

٤- وصف نسخ الكتاب، والنسخة المعتمدة، وبيان مواضعها في المكتبات، وما دُوِّن عليها من وقفيات وتملكات وسماعات، ونحو ذلك.

٥- أية أمور أخرى يرى المحقق إضافتها حول أسلوب المؤلف، ودقّة الناسخ، ووضوح الخط، وما شاكلها.

٧- الفهارس

ينبغي فهرسة كل ما يمكن أن يفهرس في الكتاب المحقق: الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والأمثال، والأعلام، والكتب التي ذكرها المؤلف أو أخذ عنها، والكتب التي رجع إليها المحقق في التحقيق؛ مع ثبت بالمصطلحات العلمية والفنية الواردة في النص، وتعريفها.

ويراعى في فهارس الأعلام ما يأتي:

يبدأ فهرس الأعلام بالأسماء المبدوءة بألفاظ ابن، ثم ابنة، ثم أبو، ثم أم، ثم بنت. ولا تذكر هنا الصفحات، إذا كانت الاسماء معروفة، وإنما يحال على الاسم في موضعه من تتالي الحروف الهجائية. فالعَلَم "أبو اليمن الكندي" يذكر في "أبو اليمن" ويذكر اسمه إلى جانبه: "زيد بن الحسن"، ويحال عليه. أما أرقام الصفحات فتذكر في حرف الزاي، مقابل "زيد بن الحسن".

ثم تبدأ فهرسة الأسماء حسب ترتيب حروف الهجاء، بدءاً بالهمزة الممدودة، مثل آدم، ثم ما يكون بعد ذلك؛ والألفاظ التي تداخلها الهمزة يراعى في موضعها الحرف الذي توضع عليه الهمزة.

وفي فهارس المصادر يُذْكَر اسم الكتاب كاملاً، واسم مؤلفه ومحققه أو مترجمه، ثم مكان الطبع وتاريخه، الهجري أو الميلادي، بحسب ما دُوِّن على الكتاب. أما المصادر الأجنبية فيجري تدوينها على النظام الأجنبي.

ولا مكان في الفهارس لألقاب التكريم والألقاب العلمية.

٨- الطباعة والنشر

ينبغي الانتفاع بأساليب الطباعة الحديثة، شرط تطويعها للحرف العربي بما يضمن المحافظة على أصالته وجماله، وبما يحقق احتماله للشكل في موضعه المناسب من الحروف، دون إبهام أو إيهام.

★★★

هذه خلاصة المشروع كما اتفقنا عليه، وإن في البحوث الستة التي قُدِّمت للندوة لأفكاراً قيمة لم يتناولها المشروع؛ فعسى أن يقوم أصحابها بنشر بحوثهم كي يطلع عليها من يعنيهم الأمر.

أحمد سليم سعيدان